

المقدمة

يفترض تاريخ العلاقات العراقية الأمريكية ان غياب الثقة هي مسألة مزمنة وكانت في اطار تفاعلات سياسية دولية ولمراحل متباينة ، وفي نهاية فترة حكم الرئيس السابق جورج بوش عام ٢٠٠٨ ابرم البلدان اتفاقيتين ، الاولى تخص انسحاب القوات من العراق والثانية تخص بداية فترة جديدة حددت اوجه التعاون في عدد كبير من القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدبلوماسية وغيرها ، مما يقودنا الى محاولة البحث في مسار العلاقات الثنائية ومستقبلها ومايكتنفها من تفاعلات وتداعيات انطلاقا من البيئة الداخلية والخارجية لكلا البلدين ، خاصة وان الاتفاقية الثانية تؤكد الصداقة والتعاون واشارت ضمنا الى الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين .

اولا: اهمية الاتفاقيتين في العلاقات العراقية الامريكية

بعد رحلة مضيئة قطعها العراق منذ دخول القوات الأمريكية إلى بغداد عام 2003 ، دخلت علاقات العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية منعطفاً مهماً وجديداً تمثل في التوقيع على اتفاقيتي (انسحاب القوات والإطار الاستراتيجي الطويلة الامد) نهاية عام ٢٠٠٨ اللتين وعدتا بإنهاء ذلك الفصل القاتم من العقوبات الدولية والوصاية الأممية ، واسترجاع كامل سيادته ومكانته الدولية ، كما وعدتا بحفظ أمنه واستقراره بوجه التهديدات الداخلية والخارجية . ومنذ التوقيع على الاتفاقيتين معاً حظيت الاتفاقية الأمنية باهتمام رسمي وإعلامي فاق إلى حد كبير الاهتمام الذي حظيت به اتفاقية الإطار الإستراتيجي ، وذلك يتأتى من أرجحية المتغير الأمني وخطورة تداعياته على سيادة العراق ومستقبله على حساب غيره من المتغيرات لاسيما بعد الأوضاع العصيبة التي عاشها العراق منذ عام ٢٠٠٣ . غير إن التحليل لاتفاقية الإطار الإستراتيجي يقودنا إلى التشبث بأهميتها انطلاقاً من رؤية مفادها إن دعائم الأمن لا تثبت إلا بعد توافر البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة لها ، فما الأمن إلا حلقة من بين حلقات أخرى تتفاعل فيما بينها لتدعيم أركان الدولة وحفظها في عالم تتداخل فيه المتغيرات وتتبادل التأثير . وفي الجملة فإن هذه الاتفاقية تضع الإطار التفصيلي لمسار العلاقة والتعاون المستقبلي بين الحكومة العراقية والحكومة الأمريكية في شتى الميادين بما يفترض انه سيسهم في تعزيز وتنمية التجربة الديمقراطية في العراق على أساس الاحترام المتبادل والمعايير المعترف بها للقانون الدولي، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، كما جاء في الفقرة الأولى من القسم الأول لاتفاقية الإطار الإستراتيجي . ولعل مراجعة سريعة لديباجة اتفاقية الإطار الاستراتيجي والمادة الأولى منها ستقضي بنا إلى رسم صورة واضحة عن دواعي وأهداف عقد هذه الاتفاقية واستجلاء أهميتها في ترسيم أفق العلاقات المستقبلية بين البلدين

في سياق الرغبة المشتركة لإقامة علاقة طويلة الأمد، وتلبية الحاجة لتوفير الدعم اللازم لإنجاح العملية السياسية في العراق ، وتعزيز المصالحة الوطنية فيه ، وتعزيز قدرته على تحمل كامل المسؤولية عن أمنه . مع تحري الوسائل والظروف اللازمة لبناء اقتصاد عراقي متنوع ومتطور يضمن اندماجه في المجتمع الدولي بما يسهم مستقبلاً في تعزيز وتنمية الديمقراطية فيه.

ثانيا : مجالات التعاون بين العراق والولايات المتحدة الامريكية

١. ان اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق واتفاقية الاطار الاستراتيجي الطويلة المدى اللتان ابرمتا بين واشنطن وبغداد اواخر عام ٢٠٠٨ رسمتا الى حد ما الهيكل العام للعلاقة ومستقبلها بين الطرفين ، وقد دفعت ادارة الرئيس الرئيس الامريكي باراك اوباما لتعزيز التعاون في مجالات عدة ، منها الدبلوماسية والامن الاقتصادي والطاقة والصحة والبيئة . اضافة الى ذلك فان الرئيس اوباما مستمر في تحويل الاهتمام الى الانشطة المدنية في العراق ووضع جدول اعمال ينصب على اهتمامات الولايات المتحدة بعد انسحاب القوات لاعادة دمج العراق بالمنطقة وايجاد تسويات طويلة الامد للاجئين العراقيين .

٢. ان الجهود الامريكية المستمرة في دعم وتطوير وتدريب قطاع الامن في العراق تشكل مكونا هاما في العلاقات العراقية الامريكية في المستقبل ، حيث ان التعاون الامني والاستشارات المتعلقة بالقضايا الامنية الاقليمية ستكون بالتأكيد من مناطق الاهتمام والاهداف المشتركة.

٣. استمرارية التدفق المدني الامريكي في المستقبل لتنفيذ مهام رسمية في العراق من أنشطة دبلوماسية عادية الى تنفيذ شراكات في القطاعين العام والخاص لاعادة البناء والبناء المؤسسي وأنشطة اخرى في المجتمع المدني الى فرق اعادة الاعمار . اضافة الى المنظمات الامريكية غير الحكومية التي تعمل بشكل مستقل ولكن انشطتها تتحد بشكل كبير مع اهداف السياسة الامريكية. ويلاحظ ان السفارة الامريكية في بغداد التي تعتبر اكبر واغلى سفارة انشأت على الاطلاق تضم الاف الموظفين ، مما يدل على رؤية واشنطن لمستقبل علاقات شاملة ومتشعبة مع بغداد على المدى الطويل والاندماج مع المجتمع العراقي ولعب دور مدني كبير ومؤثر في البلاد.

٤. ان البلدين لديهما الرغبة العميقة في رؤية العراق يخرج من هذه الفترة كدولة قوية ذات كفاءة ، وذات مقدرة على الحفاظ على وحدتها واستقرارها ضد تدخلات الدول المجاورة اوضداية تهديدات خارجية.

٥. ان الاطار الاستراتيجي للسياسة الامريكية تجاه العراق انتقل تركيزه من داخل العراق الى منظور اقليمي ويرون العراق كلاعب اقليمي مهم وكشريك في الاهداف الامريكية في المنطقة وماورائها. ذلك ماتم تاكيده مؤخرا في الوثيقة الاستراتيجية للامن القومي عندما قال الرئيس اوباما انه سوف تستمر بلاده بالعمل على تحويل علاقاتها الى اقوى واثبت مع الشركاء الاستراتيجيين في المنطقة .

٦. في حال تاهل العراق للمساهمة في الاستراتيجيات الاقليمية ومقدرته على ايضاح نواياه للقيام بذلك سوف يحصل على تايد واهتمام اكثر من قبل الدوائر السياسية الامريكية ، ذلك لان واشنطن تسعى الى وجود نخبة سياسية عراقية واضحة التوجهات في ادارة الحكم بالبلاد بغية الانطلاق معها من المشتركات حول جملة من القضايا السياسية الداخلية والاقليمية .

٧. ان دور المجتمع الصناعي/العسكري وجماعات الضغط في الولايات المتحدة له تاثير في صناعة القرار السياسي الامريكي مما يعني يمكنهم التاثير على مسار العلاقات بين بغداد وواشنطن .

٨. بعيداً عن النصوص المكتوبة في اتفاقية الاطار الاسراتيجي تتسع مساحة الأهداف والغايات التي يرنو إليها طرفا الاتفاقية على أرض الواقع ، فمن جانب الحكومة العراقية تعد هذه الاتفاقية قناة مهمة لتجديد فاعلية النظام الجديد عبر تعزيز قدرته على الانجاز، لأن تفعيل النصوص الدستورية وإنفاذ حكم القانون وبناء المؤسسات السياسية الفاعلة مع توسيع قاعدة المشاركة لا توفر وحدها الحصانة الكافية في وجه تنامي ضواغط المطالب الشعبية .

٩. استثمرت الولايات المتحدة تجربتها التاريخية في ألمانيا واليابان لإعادة الارتباط والتوازن بين حلقات الأمن والتنمية لتحريك القاطرة السياسية بقصد توفير الحاضنة الآمنة لمصالحها الحيوية في هذه الرقعة الساخنة من العالم (العراق).

١٠. يعتقد ان واحد من اهم الاستثمارات في مستقبل العراق هو مجال الحفاظ على القطاع الزراعي مع الاخذ بنظر الاعتبار نقص مصادر المياه والتقنيات الحديثة في ادارة المياه والمحاصيل المقاومة للجفاف. لذا ان التعاون جاري بين وزارة الزراعة العراقية والخبراء والمسؤولين الامريكين في هذا المجال وسياسة التنسيق الزراعي الثنائية ناجحة في العلاقات الحالية . هذا ويهدف التعاون الثنائي الى جعل العراق له نظام قوي ومستدام لشحن وتخزين الغذاء بالإضافة الى تحسين ادارة موارد المياه لايجاد حلول مبتكرة لمواجهة جفاف

المستنقعات ومجاري الانهار في الجنوب وارتفاع ملوحة المياه الناتج عن نقص معدل سريان الانهار.

١١. في مجال التعليم ساهم العراق بمبلغ ٥.٢ مليون دولار لتمويل منح هيئة فولبرايت للعراقيين الدارسين بالخارج بهدف مضاعفة البرنامج ولجعل العراق اكبر مستفيد من منح الهيئة ، وهناك دور فعال للمجتمع المدني في انشاء روابط قوية بين العراقيين والامريكيين والفرص التعليمية والمهنية الاخرى مثل المعهد الدولي للتعليم (IIE) الذي يستضيف برنامج طلبة المنح والقادة ، والذي يقدم منحا دراسية لطلبة الجامعة وطلبة الماجستير والدكتوراه من العراقيين.

١٢. اما الطاقة فيعتقد خبراء الطاقة ان المصادر غير المستغلة في العراق اذا ما تم استغلالها حسب الخطط الطموحة فسوف ينتج العراق ١٠ ملايين برميل يوميا خلال العقد القادم مما يعني انه يمكن تصنيفه كقوة عظمى ذات نفوذ عظيم في الاقتصاد العالمي . لهذا اختارت حكومة دولة رئيس الوزراء نوري المالكي في عملية تقديم العطاءات شركات اجنبية بعناية لتمثل مزيجا من الدول الاجنبية (فرنسا-الصين-ماليزيا) للمساعدة في تطوير قطاع النفط. وقدمت اتخاذ هذا النهج لايضاح ان الولايات المتحدة الامريكية لا تسيطر على النفط العراقي وليس لديها اية امتيازات خاصة في هذه المسألة التنافسية. في الوقت الحالي ينظر الى انتاج النفط العراقي ووضعه المستقبلي كمصدر له في سياق مقدرة العراق المتزايدة على تمويل اعادة الاعمار والتطوير في شتى المجالات ، لذا نرى ان الادارات الامريكية كالرئيس السابق جورج بوش والرئيس الحالي باراك اوباما قد وضعت اهمية لقانون الهيدروكربون كمقياس للتقدم السياسي والاقتصادي في العراق.

١٣. فيما يخص قطاع الصحة فهو ايضا يعد مجالا اخر من مجالات التعاون الطبي بين البلدان ولكن في الوقت ذاته هناك حاجة لمزيد من التعاون الثنائي في هذا القطاع . وقد قامت الوكالة الامريكية للتعاون الدولي (usaid) بتقديم المساعدات لوزارة الصحة العراقية وبرغم انتهاء معظم التزامات هيئة المعونة الامريكية مع قطاع الصحة العراقي عام ٢٠٠٦ الا ان هناك علاقة تدعيم ثابتة مع وزارة الصحة العراقية .

١٤. على مستوى العلوم والتكنولوجيا فقد اختارت الولايات المتحدة الامريكية العراق لتاهيله في برامج اعادة توجيه العلم ، ومن خلال اشراك العلماء العراقيين فقد قامت وزارة الخارجية الامريكية ومؤسسة البحث والتطوير المدني بتوجيه خبرات العلماء العراقيين الى قطاعات غير عسكرية بما في ذلك الصحة العامة وعلوم المواد في ذات الوقت الذي يعاد فيه اندماجهم في مجتمعات علمية واسعة . وقد حثت الولايات المتحدة الامريكية العراق لانشاء روابط مع المكتبات العالمية ومستودعات المعرفة الافتراضية الحديثة عبر العلوم الفيزيائية والاجتماعية وفتحت الابواب للعراقيين للحصول على التمويل الحكومي والمؤسسي . من جهة اخرى قد تكون قضايا تغير المناخ مجالا واعدا للقيادة العراقية وذات منافع اقليمية ، فالعلماء عبر المنطقة يبحثون عن طرق لمشاركة المعلومات والامام بالصورة الاقليمية ، لذا فان وجود مبادرة امريكية عراقية لتخدم كمركز للمعلومات في موضوع تغير المناخ ، سيقدم فرصا

لبناء القدرات في العراق ويتعرف على المجتمع العلمي الموجود في العراق وعلى امكانياته ويساعد العراق على ايجاد مصالح مشتركة مع جيرانه.

ثالثا : مستقبل العلاقات الثنائية (التحديات والمعوقات)

يتوقف تحديد مستقبل العلاقة بين الطرفين على عدة عوامل بعضها متعلقة بالاوضاع الداخلية للعراق والبعض الاخر متعلق بعوامل خارجية مثل النزاعات السياسية الكبرى في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي(ايران) والمتطلبات الخاصة بالتزامات السياسة الامريكية والتي يمكن وصفها بالتحديات والمعوقات الى حد ما ، وكما يلي :

١. هناك عدد من القضايا السياسية يمكنها ان تؤثر في مسار العلاقات العراقية الامريكية ، داخليا (كركوك ، الفيدرالية ، طبيعة توجهات النخبة السياسية التي تحكم في العراق) وغيرها ، خارجيا (ايران ، الفصل السابع ، التدخل العربي ، موقف العراق من قضايا الشرق الاوسط اذا ما كانت من منطلق رؤية مشتركة مع واشنطن او تختلف عنها) .

٢. المقدرة الامريكية ستكون محدودة للقيام بدور للسيطرة على الاحداث في العراق في الاعوام القادمة وذلك نتيجة لتنفيذ اتفاقية انسحاب القوات الامريكية التي تعتبر فترة بصدد الانتهاء واستكمال السيادة العراقية وبالتالي ينبغي سيطرة الحكومة العراقية على اية احداث او فوضى داخلية بغية التمكن من تطوير وتنمية العلاقات العراقية الامريكية بهدوء واستقرار .

٣. من المحتمل للمصالح والسياسات الامريكية والعراقية ان تتباعد حين تواجه بعض التحديات الاستراتيجية وفيما يلي بعض هذه الاحتمالات :

- ايران : نعتقد ان ايران سوف تستمر في كونها مصدرا للتحديات في العلاقات العراقية الامريكية ، حيث حين نفترض سيناريوهات معينة مثل تحرك المجتمع الدولي في مواجهة عسكرية مع ايران بسبب برنامجها النووي ومحاولة العراق البقاء خارج الازمة التي ستعقب ذلك قد تخلق بسهولة نوعا من الاحتكاك في العلاقات العراقية الامريكية ، وكذلك في حال اظهار العراق عدم رغبة في الاندماج او المشاركة مباشرة في اي خطط لغرض حصار او عزل ايران فان النتائج المترتبة على قرار العراق بان لايتماشى مع اولويات السياسة الاستراتيجية الامريكية قد تكون مكلفة للعراق . والامر الاكثر تهديدا للعلاقات

العراقية الامريكية سيكون في حال حدوث تعاون او تحالف بين بغداد وطهران اذا ما تعرضت الاخيرة لعملية عسكرية وقررت النخبة السياسية العراقية حينها الوقوف الى جانب ايران انطلاقاً من مبدأ اسلامي.

لذا نعتقد ان على الحكومة العراقية الجديدة ان تعي ان مقدراتها على التعامل بحكمة مع تحديات الملف الايراني سوف تسهم في تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز الدور الاقليمي.

- التقارب العراقي مع الدول الكبرى مثل الصين وروسيا وفرنسا على حساب المصالح الامريكية في المنطقة .

- فشل السياسات الاقليمية الامريكية يمكن ان تقضي الى الضرر بالعلاقات العراقية الامريكية ، فان فشل الولايات المتحدة اذا ما ظهر بشكل واسع في المنطقة مثل ايقاف تطوير الاسلحة النووية الايرانية والاصلاح والتطور الاقتصادي والاجتماعي وحل القضية الفلسطينية ، قد يجعل القادة العراقيون يفكرون انه من الانسب سياسياً ابعاد انفسهم عن الولايات المتحدة الى حد ما والتضامن مع وجهة النظر الاقليمية في نقد واشنطن وعدم مقدراتها في حل القضايا المهمة في المنطقة .

٥. لقد اكد الرئيس الامريكي باراك اوباما مبدأ التعاون والصداقة مع العراق في الوثيقة الاستراتيجية للامن القومي الامريكي بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٠ حيث ذكر انه يسعى لعلاقات دائمة مع العراق مبنية على المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل والاستمرار بدعم اي حكومة عراقية عادلة ومنتخبة تعمل على مكافحة الارهاب ، وتمكين العراق من استعادة مكانه الصحيح في المجتمع الدولي وان يساهم في السلام والامن في المنطقة ، ولكن في الوقت ذاته ذكر الرئيس اوباما انه في حال استمرار تحسن الوضع الامني فان المشاركة المدنية الامريكية ستكون اوسع واعمق مما يعني ارتباط الشراكة بين الجانبين بالوضع الامني العراقي الى حد ما.

٦. نعتقد ان العراق سوف ينتهج استراتيجية متنوعة بشأن الاحتياجات الالهة والخاصة بالبنية التحتية ، ليتحول للعمل مع القوى الاسيوية المنطلقة ونقل التكنولوجيا من دول الاتحاد الاوربي مما يعني احتمالية ان تتأثر العلاقات بين الطرفين اذا لم تتصرف واشنطن بحكمة في ردود افعالها تجاه هذه التطورات.

٧. ان واشنطن ستسعى الى ايجاد حلول طويلة الاجل لنحو مليونين عراقي يعيشون في الخارج كلاجئين او ضيوف اضطراريين وكذلك للمهجريين في داخل العراق نفسه ، حيث ان الاخفاق في ايجاد حلول لاستقرارهم وامنهم قد يكون مصدرا لعدم استقرار العراق مما قد ينعكس سلبا على العلاقات الثنائية .

٨. مع مرور الوقت سوف يكتب المؤرخون والساسة والصحفيون العراقيون قصصهم عما حدث اثناء وجود القوات الامريكية من فضائح وفشل ادارة الحرب في مرحلة مابعد انتهاء العمليات العسكرية ، ومن المؤكد ان كيفية كتابتهم للتاريخ بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١٠ وكيفية تعليمهم هذا التاريخ للجيل الناشئة سوف يؤثر على العلاقات العراقية الامريكية ، اضافة الى ذلك اظهر كل ذلك بطريقة الفن (الافلام) التي لها تاثير مباشر مما سينعكس سلبا على علاقة الصداقة والتعاون بين البلدين.

استنتاجات

١. يحمل مستقبل العلاقات العراقية الامريكية عدة نقاط عرضة للشك ولكن على الأرجح ان الطرفين سيستمرون في رؤية القيم الهامة التي تحملها علاقتهم القوية .

٢. سيكون جدول الاعمال الثنائي متخما خلال السنوات المقبلة في مجالات الامن والطاقة والزراعة وتعزيز التبادلات التعليمية والثقافية والعلمية .

٣. سوف تظهر مجموعات من اصحاب المصالح في كلتا الدولتين لتدعيم والدفاع عن اهمية العلاقات الثنائية في كافة القطاعات والمؤسسات مما ستنشئ تدعيما لعلاقات استراتيجية اكثر في حال استحسان الجماعات السياسية في بغداد وواشنطن لذلك.

٤. ان اعادة اندماج العراق في منطقة الشرق الاوسط كقوة وسطى في السياسة الدولية سيتم تقويته عن طريق الشراكة الناجحة مع الولايات المتحدة الى جانب نمو مؤسساته العسكرية والسياسية والاقتصادية.

٥. دور العراق كجسر للقوى الاقليمية غير العربية مثل ايران وتركيا ، ودوره في الامن العالمي للطاقة وعودته لدوره القيادي في سياسات العالم العربي ، كل هذا سيدعم لدى واشنطن ان علاقة التعاون النشطة ستتسبب في تقدم المصالح والاحتياجات الامنية الامريكية للامام ، ولكن مثل هذه العلاقة ستحتاج الى رعاية . فالعراق والولايات المتحدة لا يجب ان يكونوا حلفاء طبيعيين ، مع

الآخذ بالاعتبار احتياج العراق لموازنة روابطه مع طهران وواشنطن ، والآثار الناتجة عن تاريخنا المشترك الحديث.

٦. تضع اتفاقية الاطار الاستراتيجي التي تمت عام ٢٠٠٨ جدول اعمال طموح فيما يخص العلاقات العراقية الامريكية ويحث على وجود علاقة صداقة وتعاون بين الجانبين.

٧. ان تواجد الولايات المتحدة في الشرق الاوسط مفعم بافكار عن شراكة قوية وعميقة ولكنها لم تتعرض بعد للمحكات التي تثبت قوتها ، وان العلاقة العراقية الامريكية تنضوي تحت لواء الشراكة لالتحالف ، فالمصطلح الاخير يشترط الالتزام بان يهب اي طرف لنجدة الاخر في حالة الهجوم عليه من قبل اي جهة او طرف وهذا غير مرغوب فيه وغير مجدي سياسيا لاي طرف منهما . اما مفهوم الشراكة الاستراتيجية بين بلدين فيعبر عن التزام متعدد الواجهه ورغبة للتعاون مع لمدى ابعد من جدول الاعمال الثنائي .

٨. ان الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين تعبير موجود ضمينا في اتفاقية الاطار الاستراتيجي وهو يعبر عن التزام متعدد الواجهه مع العراق ، وفي حالة العراق يكون برهان الالتزامات الرسمية للشراكة الاستراتيجية هو مقدرة القادة العراقيين على التعاون بشكل وثيق مع واشنطن في السياسات الاقليمية ، وسوف يكون اعادة توحيد العراق في المنطقة خاصة علاقاته مع الدول العربية الكبرى المجاورة شرطا ضروريا لبناء مثل هذه الشراكة . وهناك عامل يسهم في اعادة اندماج العراق مع جيرانه الا وهو الوضع الشديد في الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة . وهل يوجد رؤية مشتركة بين بغداد وواشنطن للتحديات السياسية والامنية الرهيبة في المنطقة . خلال الوقت سيتضح ان التعاون على المستوى الاقليمي هو واحد من اهم المجالات التعاون العراقي الامريكي ، احد الاتجاهات هو البدء بالاهتمامات المشتركة ويعتبر هذا الاتجاه تدعيما متبادلا للعلاقة الثنائية حيث يسهل اعادة اندماج العراق عن طريق خلق مجتمعات ذات مصالح مشتركة عبر الحدود. لذا كل من بغداد وواشنطن يمكنهما ايجاد دور قوي للعراق في ادارة الازمات الاقليمية.

٩. ان عدم الوضع في الاتجاه السياسي للعراق على الامد الطويل يجعل من الصعب على قادة الولايات المتحدة التعهد بعلاقة شراكة ملزمة . ولكن في الوقت ذاته ليس مستحيلا تصور فترة تعاون مزدهر بين العراق والولايات المتحدة ، بينما العراق مستمرا في اعادة بناء مؤسساته الحكومية والتوسع في البنية التحتية والكفاءة كمنتج رئيسي ومصدر للنفط والعمل على تحسين علاقاته مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي .

١١. ان تحويل العلاقات الى ارتباط اقتصادي وتبادل تجاري سيكون هو افضل الطرق في التواصل وتهيئة الاجواء لاقامة علاقات دبلوماسية مبنية على التقدير الصحيح لكلا الجانبين ، وهو تغيير سيكون بمثابة قراءة مغايرة لما هو موجود من علاقات دبلوماسية (تحت ضغوط القوات العسكرية) في هذا الجانب سيكون الشعب العراقي في حالة رضا وفي حالة اكثر هدوء.

توصيات

١. نعتقد بضرورة استمرار العراق في بقاء سياسته متوازنة ازاء قضايا الشرق الاوسط وتدعيمها والتركيز على المشتركات مع الولايات المتحدة في المنطقة.
٢. دعوة الولايات المتحدة الامريكية الى تعزيز المشاركة في بناء المؤسسات العراقية في القطاعين العام والخاص ، وبذل الجهود في عودة العراق للوضع الطبيعي تجاه المنطقة وخاصة الدول العربية وتجاه الامم المتحدة للخروج من احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.
٣. حث الولايات المتحدة على تعزيز التبادلات العلمية والثقافية والتجارية مع وضع سياسة اكثر مرونة لحصول العراقيين على تأشيرة دخول لامريكا.
٤. التاكيد على اهمية مشاركة القطاع الخاص الامريكي في اعادة الاعمار الاقتصادي للعراق ، وتعميق التعاون بين الجانبين في مجالات الزراعة والصحة والطاقة والعلوم والتكنولوجيا بغية امكانية بناء عراق قوي يستطيع ان يلعب دورا اقليميا في القضايا ذات المصالح المشتركة.
٥. زيادة نشاط السفارة العراقية في واشنطن واعطاءها مساحة اكبر في تعزيز وتفعيل التعاون والشراكة بين الجانبين في مختلف المجالات .